

مساعدة كورونا الجديدة: عبور الأزمة بقوة

قد قررت الحكومة الألمانية الاتحادية والولايات الاتحادية الـ 16 في ضوء معدل الإصابات الديناميكي اتخاذ تدابير مستهدفة ومحدودة زمنياً لكسر موجة العدوى والسيطرة على انتشار الفيروس. فيتضمن القرار الذي أُخذ في أمس بالنسبة لبعض القطاعات أيضاً إغلاقاً مؤقتاً.

ولا تزال تعاني العديد من الشركات والعاملين المستقلين والجمعيات والمؤسسات المعنية من ضعف اقتصادي رغم المساعدات الحكومية نتيجة التدابير الوقائية المتخذة في الربيع من أجل تقييد الاتصال. لذا ستدعمها الحكومة الاتحادية بسرعة وعلى نطاق واسع من خلال تقديم مساعدات هادفة للغاية على المدى القصير يتجاوز حجمها برامج الدعم القائمة بشكل ملحوظ.

وقال وزير المالية الاتحادي أولاف شولتس في هذا الصدد: "إننا أمام شهر الحقيقة. الوضع مأساوي فالفيروس ينتشر بديناميكية عالية. لذا إنه من الضروري أن نتخذ تدابير مؤقتة جديدة لإنقاذ الأرواح وحماية الاقتصاد. إننا نساند الشركات والعاملين المستقلين والموظفين. وسندعم خاصة القطاعات المضطربة بشكل كبير بكل قوتنا. فحتى الآن قد مررنا هذه الأزمة بشكل جيد نسبياً معاً. وبالتفكير العقلي والتفاوض والتضامن سننجح في عبور المرحلة القادمة أيضاً."

كما أضاف وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير من جانبه: "القرارات التي أُخذت في أمس صحيحة وضرورية لإبطاء الانتشار السريع لفيروس كورونا وكسر ديناميكية العدوى. إن التماسك والتضامن المتبادل هما الأمر المطلوب الآن. إننا لن نتخلى عن شركتنا وموظفيها في هذا الوضع الخطير بل سنوسع مرة أخرى من عروضنا لمساعدة المتضررين من العاملين المستقلين والشركات والمؤسسات. علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على جوهر اقتصادنا حتى نتمكن من الانطلاق بقوة مرة أخرى بعد الأزمة."

وسيصل حجم المساعدات الاقتصادية الاستثنائية إلى 10 مليارات يورو ويمكن تمويلها من خلال موارد قد تم تخصيصها لبرامج مساعدات كورونا. إننا نخططنا ببصيرة ونتمتع بوضع مال جيد.

المساعدات الاقتصادية الاستثنائية المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية ستدعم أولئك الذين تم إغلاق عملياتهم مؤقتاً بسبب الإجراءات المطلوبة لمواجهة الوباء.

والمؤهلة للتقدم هي الشركات والعاملين المستقلين والجمعيات والمؤسسات المحظورة من مزاولة أعمالهم التجارية بسبب أمر الحكومة هذا أو بسبب أمر قائم في السابق. أما إمكانية توفير تدابير دعم بالنسبة لمن يتأثر بشكل غير مباشر ولكن مشابه بالأوامر فإنه سيتم التحقيق فيها في وقت قريب.

ويتم دفع المساعدات الاقتصادية على شكل مبلغ إجمالي لمرة واحدة لتغطية تكاليف التشغيل. ومن المفترض أن تصل المساعدات إلى المتضررين بشكل سهل وغير بيروقراطي. والهدف من جراء ذلك خاصة تغطية التكاليف الثابتة التي ستتراكم رغم الإغلاق المؤقت. وكي تبقى العملية بسيطة قدر الإمكان يتم الحساب التقريبي لهذه التكاليف بالاعتماد على المبيعات. وبالتالي فإن المرجعية هي متوسط معدل المبيعات الأسبوعي في شهر نوفمبر 2019. فالمبلغ الذي سيتم التعويض عنه هو 75 في المائة من معدل المبيعات المعني للشركات التي يصل عدد العاملين لديها إلى الـ 50 موظفاً. أي كي يتم تفادي التعمق في حساب تكلفة مفصل ومعقد للغاية فإن التكاليف الثابتة تُحسب بمبلغ إجمالي. وهنا يفرض قانون المساعدات الحكومية الخاص بالاتحاد الأوروبي قيوداً معينة. لذا سيتم تحديد النسب المئوية للشركات الأكبر وفقاً للحدود العليا المنصوصة عليها في الشروط الخاصة بالاتحاد الأوروبي للمساعدات الحكومية. كما سيتم خصم أية مساعدات حكومية أخرى مثل إعانات البطالة المؤقتة أو مساعدات انتقالية أو أية مساعدات محتملة لاحقة من مبلغ المساعدات الاقتصادية الاستثنائية الممنوحة.

كما يتم دعم الشركات الناشئة أيضاً إذ أن بالنسبة للشركات التي تأسست بعد نوفمبر 2019 فستتم الاستعانة بمبيعات أكتوبر 2020. ويحق للأفراد العاملين المستقلين الاختيار: يمكنهم أيضاً الاستعانة بمتوسط مبيعات عام 2019 كإطار مرجعي للمبيعات.

وتبذل الحكومة الاتحادية جهوداً جبارة كي تجعل تقديم الطلب والتعامل الفعال مع الطلبات بالنسبة للمساعدات قابلاً للتنفيذ في أسرع وقت ممكن. لذا يتم حالياً أيضاً التأكد من إمكانية الدفع المسبق.

ومن المفترض أن يتم تقديم الطلبات عبر الموقع الإلكتروني الوطني الموحد الخاص بالمساعدات الانتقالية (www.ueberbrueckungshilfe-unternehmen.de). وهكذا ستتم الاستفادة من بنية تحتية أثبتت جدارتها خلال الأشهر القليلة الماضية.

في الوقت نفسه سيتم تزويد الشركات الصغيرة المهتمة بمساعدة إضافية من خلال برامج القروض الخاصة ببنك الإعمار الألماني KfW. إن هذه البرامج للقروض السريعة أثبتت أنها ركيزة هامة للشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة الحجم في أزمة كورونا. ومن المفترض أن تصبح هذه القروض الآن أيضاً متاحة للأفراد العاملين المستقلين والشركات التي لا يزيد عدد العاملين لديها عن 10 موظفاً.

يمكن للشركات التقدم بطلب للحصول على هذه القروض السريعة من بنك الإعمار الألماني بمبلغ يصل إلى 300,000 يورو من خلال البنوك المحلية اعتماداً على حجم المبيعات المحقق في عام 2019. وتتحمل الحكومة الاتحادية المخاطر الكاملة وتحرر البنوك المحلية من تحمل المسؤولية.

وأخيراً قمنا بتعديل نظام المساعدات الانتقالية الذي أثبت جدواه كي يتناسب الوضع المتغير حيث سيتم تمديد المساعدات الانتقالية للفترة من يناير 2021 إلى يونيو 2021 (أي الحزمة الثالثة من المساعدات الانتقالية) كما سٌحسن الشروط إذ أنه من المتوقع أن تواجه بعض القطاعات الاقتصادية قيود كبيرة مفروضة على عملياتها التجارية في الأشهر المقبلة. هذا سيخص مثلاً قطاع الثقافة والفعاليات. وتعمل وزارة المالية الاتحادية والوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والطاقة على التفاصيل بضغط عال.